الجاذبية الإقليمية كمدخل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الإمارات العربية المتحدة أنموذجا ـ

Territorial Attractiveness as an Entry to attract Foreign Direct Investment -United Arab Emirates model-

عبدالله بن حمو*[1]، ياسين بن زيدان[2]

[1] جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم (الجزائر)، abdellah.benhammou@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم (الجزائر)، yacine.benzidane@univ-mosta.dz

تاريخ الإرسال: 2022/02/15 تاريخ القبول: 2022/04/06 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: تسعى دولة الإمارات إلى تطوير بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات من خلال خلق بيئة محفزة. يهدف هذا البحث إلى تحديد مؤشرات وعوامل نجاح خلق هذه البيئة المناسبة لتعزيز وتطوير جاذبيتها ضمن متطلبات تحقيق التنويع الاقتصادي. وقد اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي للتعرف أكثر على ضوابط نجاح جاذبية دولة الإمارات، وقد توصلنا إلى تأثير الجاذبية الإقليمية بشكل متزايد على مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية في مقدمتها قطاعات السياحة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة، والتي من شأنها أن تدعم الاستثمارات بمختلف أنواعها.

الكلمات المفتاحية: الجاذبية، الجاذبية الإقليمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤشرات، عوامل النجاح، دولة الإمارات.

تصنيف JEL: F21، F23، O53 ، O57 .

Abstract : The UAE seeks to develop the business environment and enhance the country's attractiveness for investments by creating a stimulating environment. This research aims to identify indicators and factors for the success of creating this appropriate environment to enhance and develop its attractiveness within the requirements of achieving economic diversification. We have adopted the descriptive-analytical approach to learn more about the controls of the success of the attractiveness of the UAE, and we have found the impact of territorial attractiveness increasingly on the various economic and industrial sectors, especially the sectors of tourism, industry, transport and renewable energy, which would support investments of various kinds.

Keywords: Attractiveness, Territorial attractiveness, Foreign direct investment, Indicators, Success factors, The UAE.

Jel Classification Codes : **F21**, **F23**, **O53**, **O57**.

* المؤلف المرسل

توطئة (مقدّمة):

إن موضوع هذه الدراسة و المتعلق بالجاذبية الإقليمية و دورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد من المواضيع المهمة في الوقت الراهن و التي تكتسي أهمية بالغة في سياسات الدول خاصة الدول العربية الواعية بذلك و التي لها تباعية لقطاع واحد فقط، و في ظل التحولات الاقتصادية العالمية خاصة سياسة التكتلات الدولية أصبحت سياسات الدول ترتكز بشكل أساسي و محوري على توفير مناخ أعمال ملائم يشكل سياسة جذب لهذه الاستثمارات.

إذ أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول أثر على الميزان التجاري لها، فهدف الدول من جذب هذه الاستثمارات هو الرفع من مستوى صادراتها الأمر الذي سوف يعود بالإيجاب على مدخولاتها من العملة الصعبة، و حتى يتسنى لها جذب المؤسسات الأجنبية للاستثمار بها لابد أن توفر لهذه الأخيرة تنافسية و ظروف عمل ملائمة، هذه الأخيرة يتم قياسها على أساس عدة مؤشرات نذكر منها مؤشر التنافسية العالمي، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الإنتاج الاقتصادي، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الإبداع...الخ.

إن العديد من الدول العربية و على رأسها الإمارات العربية المتحدة أصبحت وجهة للنمو والاستثمار والتنمية الاقتصادية الشاملة بالنظر إلى الأهمية المتزايدة لتطوير القطاعات المختلفة ونجاح المنظومة الاقتصادية للدولة، حتى أصبحت الإمارات مركزاً اقتصادياً عالمياً والأكثر تطوراً والأسرع نمواً في المنطقة، وتسعى إلى تطوير بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الدولة للاستثمارات، وخلق بيئة محفزة للابتكار تصل بالإمارات للمراكز الأولى عالمياً على مؤشر الابتكار العالمي.

الإشكالية: إن معالجة موضوع دراسة حول دور الجاذبية الإقليمية و جاذبية المدن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات يفرض علينا طرح الإشكالية وفق الشكل التالي:

ما هي مؤشرات وعوامل نجاح الجاذبية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

أسئلة فرعية: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل الجاذبية الإقليمية وما هي مؤشراتها؟
2- كيف تؤثر الجاذبية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3- فيما تتمثل مؤشرات وعوامل نجاح الجاذبية الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

الفرضيات: بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة فإننا نقترح الفرضيتين التاليتين:

1- تؤثر الجاذبية الإقليمية إيجابا على التنافسية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالنظر إلى المؤشرات الاقتصادية الايجابية التي تتميز بها و التي تشكل لها مناخ استثمار جد تنافسي.

2- توفر الدول و من بينها الإمارات العربية المتحدة مناخ أعمال ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض تنويع اقتصادها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في بيان الأهمية التي يكتسيها اكتساب الدول لتنافسية اقتصادية تؤهلها للتميز مقارنة بالدول الأخرى و ذلك بغرض جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة بالنسبة للدول العربية النفطية، بحيث تزيد أهميتها لجذب هذه الاستثمارات إليها لعدة أسباب نذكر منها: تباعيتها لقطاع المحروقات، عدم اكتسابها للتكنولوجيا المتطورة التي تسمح لها بانجاز صناعات خاصة بها، ضف إلى ذلك دخول الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول يسمح لها بتطوير مؤسساتها و زيادة تنافسيتها و ذلك إثر احتكاكها بالمؤسسات الأجنبية، و كذلك الاستفادة من ميزة المعاملة بالمثل من طرف دول المؤسسات المستثمرة في إطار الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى مزايا أخرى.

الدراسات السابقة:

– دراسة **أنيسة حرفوش** ، تحت عنوان "تحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي: باستخدام نموذج الجاذبية" (حرفوش، **2019**)، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير مختلف المؤشرات الاقتصادية على حجم التبادل التجاري للدول العربية مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال استخدام نموذج الجاذبية، حيث توصلت الباحثة إلى نتيجة أن الاستثمار الأجنبي الصادر من الدول

العربية نحو الاتحاد الأوروبي يؤثر و لكن سلبا على الواردات العربية، في حين أن الاستثمار الأجنبي الوارد من الاتحاد الأوروبي نحو الدول العربية لا يؤثر على الصادرات العربية ذلك أن الاستثمارات الأوروبية للدول العربية محصورة عادة في القطاع النفطي و بعض الأنشطة الخدمية.

– دراسة **بدرالدين أمينة و بن عميروش رشيد**، تحت عنوان " Essai De Construction D'un Score D'attractivité Sectorielle Des Investissements Directs Etrangers " (Badreddine & Benamirouche, **2018**)، الهدف من هذه الدراسة هو تقديم طريقة جديدة لمقارنة الجاذبية القطاعية، حيث قاما الباحثين بتقديم مؤشرات الجاذبية القطاعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمزج المؤشرات اختصاصية للجاذبية و مؤشرات أخرى خاصة بقطاع الصناعات الغذائية. توصلت الدراسة إلى نتيجة عدم تناسق بين مؤشرات الجاذبية العامة الشيء الذي يفرض الأخذ بعين الاعتبار الخصائص القطاعية لكل دولة.

– دراسة **العارف خديجة و تراري مجاوي حسين** ، تحت عنوان "الجاذبية الإقليمية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر" (**العارف و تراري مجاوي، 2016**)، كانت إشكالية الدراسة كما يلي: ما مدى جاذبية الإقليم الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر؟ و كيف نقيم أداء تنافسية الاقتصاد الجزائري في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تفسير العوامل التي تشكل الجاذبية الإقليمية و مسألة اختيار توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ذلك.أن قرار التوطين يأخذ في الاعتبار بيئة أعمال البلد المضيف. و في إطار تعزيز الجاذبية، فإن تحليل بيئة الاقتصاد الكلي و المؤسساتي يتم ترجمتها في سياق دولي قادر على المنافسة،.

- دراسة **بن زيدان ياسين و مجدد عبد النور**، تحت عنوان " The City Attractiveness And The Importance For A Successful Urban Development" (benzidane & medjedded, **2016**)، و جاءت إشكالية الدراسة كما يلي: ما هي أبعاد و محددات جاذبية المدن و الإقليم؟ و وفق هذه الدراسة فانه المدن والأقاليم تجد نفسها على نحو متزايد من المنافسة مع بعضها البعض، خاصة بسبب العولمة. لهذا السبب فإنها تحاول باستمرار جذب المزيد من السكان، السياحة و الاستثمار و الأنشطة، و في هذا السياق تواجه المدن (و/أو الأقاليم) تحديات جديدة تجبرها على المشاركة بنشاط في طرق جديدة أكثر فعالية وأدوات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من أراضيها، و التي يمكن أن تساعد على تعزيز جاذبية المدينة.

1. الاطار النظري:

1.1. جاذبية الدول:

يمكن تعريف جاذبية المدينة بأنها قدرة المدينة على جذب مختلف العوامل الاقتصادية و عوامل الإنتاج المتنقلة (العمل ورجال الأعمال ورؤوس الأموال... (Guillaume, 2012, p. 21) لفترة زمنية معينة في هذا المعنى هي انعكاس لأداء دولة أو مدينة لفترة زمنية معينة يمكن اعتبارها من بين عوامل التنافسية.

1.1.1. مفهوم الجاذبية:

لمدة عشر السنوات الأخيرة مفهوم الجاذبية ظهر في الدراسات المخصصة لجاذبية المناطق كما ظهر ذلك في خطابات المنتخبين و في أعمال الخبراء في هذا المجال.

يمكن فهم الجاذبية من عنصرين رئيسيين هما:

1– جاذبية فعالة: (**Attraction effective**) و هي القدرة على جلب التدفقات و الموارد بصفة مستدامة في مكان أو منطقة معينة.

2– جاذبية موضوعية: **(Attraction subjective)** و هي القدرة على جعل المكان أو المنطقة مرغوب فيها لسبب من الأسباب.

و بتعبير حسي أو نفسي اجتماعي (Psychosociologique) جاذبية منطقة أو بلد تكون مرتبطة ب:

- ✓ خلق حركة أو تغيير فكرة و نظرة الأشخاص أو المؤسسات حول المنطقة أو الدولة التي يتواجدون خارج حدودها الجغرافية.
- ✓ المحافظة على بقاء الأشخاص و المؤسسات المتواجدة داخل المنطقة أو الدولة الأم.

قدرة هذه العوامل يمكن قياسها عن طريق:

- ✓ شدة و تنوع المؤسسات و الأشخاص و الهيئات الداخلة إلى الدولة (التجارية/ المالية ...الخ).
- ✓ كثافة و تنوع دوافع الجهات المعنية بهذه التدفقات.

هذه القدرة يمكن دراستها على عدة مستويات، حسب مجال التأثير (دولي/ وطني/ إقليمي)، أو داخل المناطق الحضرية.

جاذبية الدولة ترتكز بصفة أساسية على قاعدتين أساسيتين(Jungyoon, 2007, p. 74) :

- ✓ **قاعدة قياس عالمية:** منطقة أو إقليم أو دولة يجب أن تتوافق و متطلبات المعايير العالمية، أو تكون متجانسة و متطلبات المستثمرين الأجانب.
- ✓ **قاعدة الهوية المحلية المتميزة:** حتى تكون دولة أو منطقة استثمار جذابة، الهوية المحلية تعتبر كعنصر أساسي و جوهري لترقية صورة الدولة أو المنطقة على المستوى المحلي و الدولي، و تعتبر أيضا عنصر أساسي في تسويق المنطقة أو الدولة.

2.1.1. التغير السريع لمفهوم جاذبية:

الجاذبية هو مصطلح يشير إلى إغراء وجاذب أشخاص، مهن ومؤسسات من أجل التموقع في مكان معين. ومع مرور الوقت أصبح هذا المفهوم مصدر قلق كبير خاصة بالنسبة للسلطات المحلية، من حيث الصورة والسمعة، و الوضعية الحقيقية للاقتصاد، ويرد مصطلح الجاذبية في بعض الأحيان كمرادف لمصطلح التنافسية.

مفهوم الجاذبية و التنافسية تقاربا تدريجيا و بشكل خاص مع بداية العقد الأول من القرن العشرين، و تم استعمالهما في أعمال السياسات العامة.

Pierre Veltz حدد الجاذبية على أنها مفهوم معقد، وتطبيقها على جاذبية المناطق و الدول يستوجب النظر في التفاعل بين ثلاث عوامل هي(Ingallina, 2007, p. 10) :

- ✓ عولمة صناعية بالموازاة مع العولمة مالية، في عالم حيث المبادلات التجارية و العملية الإنتاجية متزايدة عبر الحدود الوطنية.
- ✓ استقطاب الاقتصاد.
- ✓ طرق تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة (فليس المؤسسات العملاقة فقط التي لها القدرة على الاستثمار في عدد كبير من الدول).

الجاذبية مع مكوناتها المتعددة أصبحت متغير حاسم لالتقاط، قياس و محاولة التنبؤ بتدفقات رؤوس الأموال و الأشخاص بين المناطق بين المدن و بين الدول. و مع الجاذبية في مجال السياحة، المهرجانات، النشاط الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الخدمات و المرافق والمعدات....الخ، هذا ما يتيح اعتماد و تصنيف هذا المفهوم على عدة مستويات.

هذه التصنيفات تشمل صورة المجتمعات المحلية، الدول و المؤسسات التي تسعى إلى رفع مستوى الوعي و التواصل و هذا بدوره يؤدي إلى تحسين جاذبيتها.

إن مفاهيم الجاذبية هذه تستدعي أن يتم الاعتماد على تبني مفهوم تسويق إقليمي أكثر كفاءة و سرعة في الاستجابة من أي وقت مضى.

3.1.1. الرهانات الجديدة للجاذبية الإقليمية (جاذبية الدول).

جاذبية منطقة أو دولة معينة ترتكز في الوقت ذاته على عوامل اقتصادية، جغرافية، بشرية و تاريخية. جميع الجهات والفاعلين في مجتمع معين يشاركون بصفة مباشرة أو غير مباشرة في جاذبية الدولة أو المنطقة و في النظرة حول المؤسسات المحلية، متخذي القرار المحليين، اليد العاملة

المحلية، المحيط الثقافي و السياحي و التراث...الخ، كلها تساهم في رسم الصورة عن دولة أو إقليم معين. (Bros-Clergue, 2006, p. 08)

جاذبية دولة أو منطقة هو قدرة هذه الدولة أو المنطقة على جذب المؤسسات و الأشخاص، هذا المعنى أصبح أحد أهم الرهانات في سياسة التنمية المحلية، و إذا كان وجود الموارد المحلية لا يزال يشكل عاملا أساسيا في التنافسية، فان الاستناد على الديناميكية الإقليمية (أو ديناميكية الدولة) يعد عنصر أساسي في جلب الموارد من الخارج.(Satre Buisson, 2013)

هذا يمكن أن يكون تقليديا منتج من خلال تنفيذ أنشطة جديدة أو من خلال جلب أشخاص ومؤسسات أجنبية و التي بدورها تكون محرك لاقتصاد محلي ناجح.(Satre Buisson, 2013)

و بالتالي الدولة المضيفة تعتبر كمساحة للفرص بالنسبة لرجال الأعمال و المؤسسات التي تريد الاستثمار و تحقيق الأهداف، و هذه الفرص تعتمد بشكل أساسي على القانون، السياسات العمومية المحلية، البنية التحتية المتوفرة و ما يوفره السوق المحلي (عروض السوق المحلي من فرص و قوة عمل، سكن، أماكن ترفيه، المدرسة...الخ) و البيئة الحضرية و الطبيعية(Cusin & Damon, 2010, p. 35) .

هذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (1) : الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية و الإقليمية

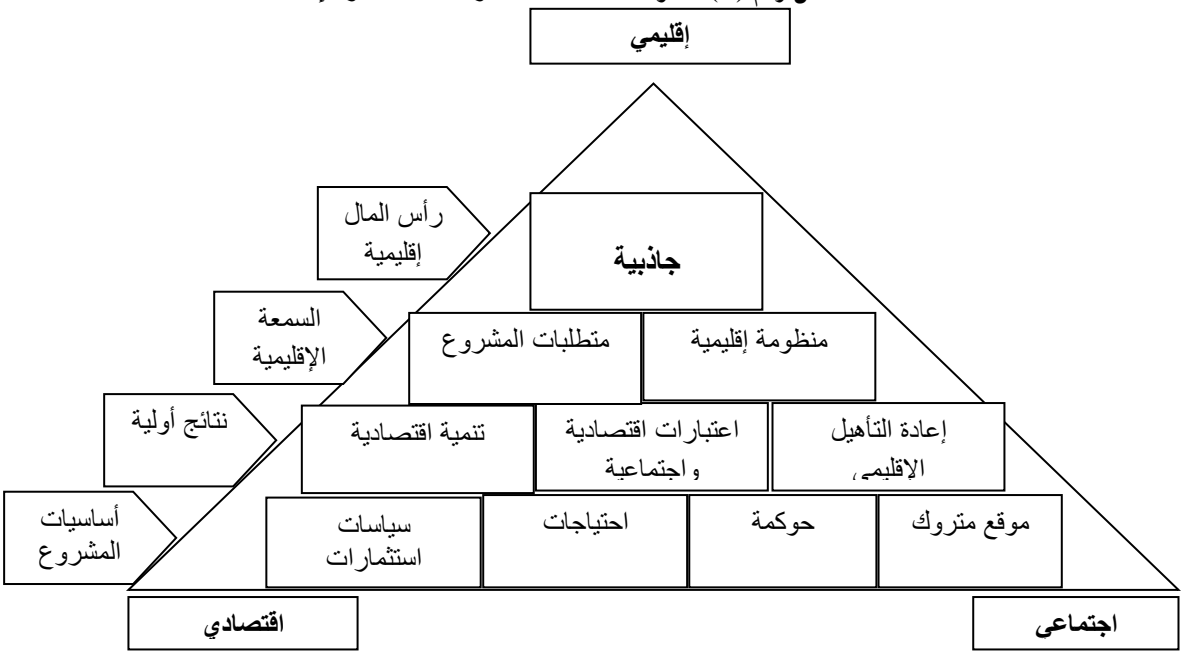

المصدر: Agora, ''Territoires & Projets 2008, Notre méthode de développement d'un projet'', http://www.agora-web.com/Notre-methode-de-developpement-d.html

تاريخ الاطلاع 2022/01/05

2.1. نظريات و مؤشرات قياس جاذبية الدولة المضيفة:

يمكن تعريف جاذبية الدولة على أنها قدرة الدولة على جذب و إبقاء الأنشطة الاقتصادية و عوامل الإنتاج المتنقلة (المؤسسات الاقتصادية/ رؤوس الأموال / رجال الأعمال...الخ) في فترة زمنية معينة(Guillaume, 2012, p. 21) .

إن مفهوم جاذبية الدول يتضح جليا في قرارات المنتخبين المحليين و الخدمات التي يقدمونها من أجل إعطاء تبريرات و محفزات للمؤسسات الأجنبية التي تريد الدخول للاستثمار في الدولة، كل هذا بهدف تطوير منطقة معينة أو دولة معينة.

لذلك فان كل سياسة جاذبية لمنطقة أو دولة ما تهدف لجلب الاستثمارات الخارجية و الداخلية، و ذلك بهدف زيادة و تحفيز النشاط الاقتصادي.

1.2.1. الأسس النظرية لجاذبية الدول:

بالنسبة للاتحاد الأوروبي و الجدل القائم حول التنمية الاقتصادية الإقليمية، فان السياسة المتبعة في إقليم أو دولة معينة و الصفات التي تتمتع بها تلك المنطقة أو الدولة تعتبر بصفة كبيرة عوامل جلب و جذب العملاء الاقتصاديين، و بالتالي اعتبارها كصفات مهمة للتنمية المحلية . (Transport investment and urban attractiveness)

Neminei أعطى تعريف للدولة و/أو المنطقة الجذابة من خلال تسليطه الضوء حول خصائصها على النحو التالي: اقتصاد قوي، فعالة للإسكان، توفير الخدمات العامة الأساسية، بيئة ملائمة، و وسائل نقل و نظام حركة فعال.(Neminei, 2012)

المفوضية الأوروبية سلطت الضوء على مميزات الدولة الجذابة كالأتي: هيكل فعال للنشاط الاقتصادي القائم، سهولة التنقل و الوصول إلى الخدمات و الهيئات العامة، مجتمع قائم على المعرفة و الأدوات و المعلومات و الموارد، بيئة طبيعية جذابة، ثقافة و قطاع سياحي متنوع و قوي.

الحكومة البريطانية قامت بتحليل إمكانية تعزيز جاذبية المدن المحلية من خلال التركيز على العوامل التالية: جودة البيئة، نوعية الأماكن العامة، حيوية الدولة و المدينة و صورة المدينة(Berg, Van Der Meer, & Otgaar, 2007, p. 48) .

Berg L., Fourgon der Meer J. et Otgaar A. H. J. (2007) قاموا بتحديد العوامل التي تعكس جاذبية الدولة من وجهات نظر عدة، و من بينها من وجهة نظر المستثمر/ المقاول (نوعية توفر و أسعار العقارات/ الضرائب و الرسوم/ البيئة الطبيعية/ توفر يد عاملة مؤهلة/ توفر الموردين/ مستوى معيشي جيد للزبائن/ نوعية في الخدمات المقدمة) (Berg, Van Der Meer, & Otgaar, 2007, p. 63).

2.2.1. المناهج النظرية المختلفة لجاذبية الدول للاستثمار.

Hatem (2004) حدد خمس مناهج رئيسية لشرح مفهوم جاذبية دولة للاستثمار.

- ✓ المنهج الذي يعتمد على صورة المنطقة أو الدولة l'approche par l'image du territoire
- ✓ منهج يعتمد على كيفية و سيرورة اتخاذ القرار l'approche par les processus de décision
- ✓ المنهج الكلي للمؤشرات الاقتصادية l'approche macro economique
- ✓ المنهج الوسيطي حسب العرض الإقليمي أو عرض الدولة. L'approche méso economique
- ✓ المنهج الجزئي. L'approche micro économique

المنهجين الأول و الثاني ينظران إلى الجاذبية من وجهة نظرة تسييرية (managériale)، في هذا المعنى فان المنهج من حيث الصورة يتطلب الاعتماد على إتباع خطة تسويقية اعتمادا على خطة إستراتيجية بهدف تعزيز صورة الدولة أو المنطقة من منظور التمايز من أجل زيادة قدرتها على جلب أنشطة مستهدفة، في حين أن منهج عملية صنع القرار يركز على تحليل مراحل مختلفة تؤدي بالمستثمر إلى اختيار موقع لإقامة مشروعه.

سوف نتطرق بالتفصيل إلى المناهج الثلاثة المتبقية و ذلك نظرا لتوافقها و متطلبات الدراسة.

1.2.2.1.منهج الاقتصاد الكلي وفقا للمعايير الاقتصادية. l'approche macro économique

يسعى هذا المنهج للتعرف على محددات واسعة لشرح مدى جاذبية المنطقة للاستثمارات الدولية، على المستوى النظري فانه يعبر عن مقارنة الدول على أساس عوامل أساسية لاختيار مكان للتموقع وفق اختيارات المؤسسة، و بالتالي فانه ينطوي على الجمع المنتظم لعناصر المقارنة الأساسية للجاذبية، (نوعية و تكلفة العوامل، الخصوصيات العامة لبيئة الأعمال، الأسواق، البنية التحتية... الخ). و تسمح هذه العناصر بوضع تشخيص شامل حول الدولة أو المنطقة و جاذبيتها.

على وجه التحديد هي تعتمد على وضع قاعدة بيانات مقارنة للمضمون (المتغيرات التي تؤخذ بعين الاعتبار و الدول المعنية بالمقارنة) و كذلك و بصفة مباشرة ما نعرفه من معايير اختيار مكان لإقامة مشروع معين، و بمجرد وضع قائمة لهذه المعايير تقوم و بطريقة سيستيماتيكية مقارنة جاذبية مختلف الدول على أساس هذه المعايير، تم تعيين لكل معيار مؤشر « proxy » لتنفيذ مقارنات موثوقة على أساس البيانات الإحصائية المتوفرة.

Arthur anderson اقترح لجنة تتكون من 300 مؤسسة لتقوم كل مؤسسة باختيار ثلاث دول أوروبية للاستثمار على أساس قائمة من 30 معيار لاختيار أحسن الدول للاستثمار في أوروبا، ثم قام بترتيب الدول على أساس الشهادات الواردة. الانتقادات التي وجهة لهذا المنهج أنه لم يأخذ المعايير المعتمدة على أساس أهمية كل معيار بالنسبة للمؤسسات في عملية اختيارها.

هذا النقص تم معالجته عن طريق دراسة المقارنة التي تقوم بها شركة (Ernst & Young) حول جاذبية الدول الأوروبية، و تستند هذه الدراسة على تحقيق تم مع مديري الفروع الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات بفرنسا، طلب منهم الإشارة للأهمية المعطاة لكل معيار من المعايير التي يتم على أساسها اختيار موقع القيام بالمشروع الاستثماري، و حكمهم على كل دولة فيما يتعلق بكل من هذه المعايير.

في دراسة أخرى في نفس السياق ل Healey and Baker (2001). بهدف مقارنة المدن الأوروبية على أساس نوعين من المعلومات تم جمعها عن طريق تحقيق اجري حول 500 مسير لمؤسسات متعددة الجنسيات حول ترتيب هذه المدن على أساس حوالي 30 مؤشر أساسي (جودة الحياة/ البنية التحتية/ العقار الصناعي...) من جهة، و من جهة أخرى الأهمية النسبية التي أعطاها المستثمرين لمختلف هذه المعايير لحساب مؤشر الاصطناعية(Clark, 2001, p. 101) .

A.T. Kearney يضع كل سنة مؤشر الأمان، يرتكز هذا المؤشر على ايجابيات يقدمها مسيرو الشركات المتعددة الجنسيات حول نظرتهم الاستثمارية حول الدول المضيفة.(Condon & Sinha, p. 136)

La CNUCEDيقترح في تقريره السنوي (world investement report) مؤشرين يرتكز كل واحد منهما على متوسط عدة معايير أساسية، المؤشرين هما le *FDI performance index* و le *FDI potential index*

محليا، بعض الدول قامت بدورها بإجراء دراسات مقارنة حول الجاذبية، Invest in Sweden ينشر كل سنة معلومات حول الجاذبية السويدية في مجال الأعمال.

فرنسا قامت بنفس العمل حيث نشرت في ربيع 2004 لوحة قيادة للجاذبية الفرنسية متكونة من بعض العشرات من مؤشرات المقارنة العامة مع التركيز بوجه الخصوص على جودة البيئة الإدارية و التنظيمية.

2.2.2.1. المنهج الاقتصادي المتوسط. L'approche méso economique

يحاول هذا المنهج معرفة لماذا فئة معينة من قطاع معين (مجموعة من المؤسسات) تكون أكثر انجذابا لمنطقة أو إقليم أو دولة معينة.

الأساس النظري لهذا المنهج يعود إلى عمل الفريد مارشال (1820) حول مفهوم مناخ العمل الاستثماري، و خلافا للمنهج الكلي هذا التيار لا يركز على الاستثمار الأجنبي المباشر، و إنما تحليل تحركات النشاط المحلي التي تسمح بخلق قطب للإنتاج و التنافسية.

و يهدف إلى تسليط الضوء على مستوى دقيق جدا و عملي لمزايا إقليم أو منطقة أو دولة لنشاط معين من أجل استهداف دقيق للمستثمرين المناسبين للتواجد بالدولة للقيام بنشاطهم.

المنهجية المتبعة في هذا المنهج ترتكز على تحديد جميع العوامل الموجودة في الدولة التي من المحتمل أن تجذب فئة معينة متخصصة (مؤسسة متخصصة، مراكز بحث و تكوين، بنية تحتية متخصصة، عروض عقارية، شبكات تعاون...الخ).

هذه التحليلات تتعلق عموما بالجانب المحلي (منطقة معينة/منطقة حضرية) مع انه لا شيء يمنع من إجراء هذه التحليلات على مستوى الدولة الواحدة ككل.

- ✓ تحديد الأولويات على أساس نقاط قوة المنطقة أو الدولة.
- ✓ إعطاء خصوصيات لكل قطاع.
- ✓ توجيه سياسات التنمية المحلية للتخفيف من بعض نقاط الضعف التي أبرزها التحليل.

هيئات أخرى و انطلاقا من قواعد بيانات مقارنة و من نفس النوع أعطت مؤشرات للمقارنة ترتكز على عناصر أخرى مثل مؤشر التنافسية العالمي[1]، مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة[2]، مؤشر الحرية الاقتصادية[3] ل Heritage Fondation.

ترتب "هيريتدج فونداشن" 186 دولة حول العالم وفقاً لمؤشر "الحرية الاقتصادية" السنوي من خلال أربع فئات رئيسية وهي: سيادة القانون، دور الحكومة، الكفاءة التنظيمية، وانفتاح الأسواق.

وجاءت الدولة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم في المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم من حيث الحرية الاقتصادية على الرغم من التحسن الطفيف في إجمالي نقاط المؤشر التي حصلت عليها، حيث تحسنت أمريكا من حيث التحرر من الفساد، الإنفاق الحكومي، الحرية المالية، حرية العمل، الحرية النقدية، وحرية التجارة.

الجدول الموالي يبين ترتيب العشر الدول الأولى في العالم وفقاً لمؤشر "الحرية الاقتصادية" لسنة 2021.

الجدول رقم (1) : ترتيب الدول العشرة الأولى حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2021.

الترتيب	الدول	نقاط المؤشر
01	سنغفورة	89.7
02	نيوزيلندا	83.9
03	أستراليا	82.4
04	سويسرا	81.9
05	أيرلندا	81.4
06	تايوان	78.6
07	المملكة المتحدة	78.4
08	استوانيا	78.2
09	كندا	77.9
10	الدنمارك	77.8

المصدر: http://www.heritage.org/index/ranking، تاريخ الاطلاع 2022/01/05

واحتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والرابعة عشرة عالمياً، ثم تلتها قطر في المرتبة الواحدة والثلاثون على مستوى العالم، بينما جاءت الجزائر في المرتبة 162. الجدول الموالي يبين ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر "الحرية الاقتصادية" لسنة 2021.

الجدول رقم (2) ترتيب الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2021.

الترتيب	الدول	نقاط المؤشر
14	الإمارات	76.9
31	قطر	72.0
40	البحرين	69.9
63	السعودية	66.0
69	الأردن	64.6
71	عمان	64.6
74	الكويت	64.1
81	المغرب	63.3
119	تونس	56.6
126	جيبوتي	56.2
128	موريتانيا	56.1
130	مصر	55.7
132	جزر القمر	55.7
154	لبنان	51.4
162	الجزائر	49.7

المصدر: http://www.heritage.org/index/ranking، تاريخ الاطلاع 2022/01/05

و من بين المؤشرات أيضا مؤشر الإنتاج الاقتصادي ل A.T Kearny[4] و مؤشر الإبداع[5] للمفوضية الأوروبية.

هذا المنهج يتطلب تطبيق محدد لإنتاج المعلومات الأساسية حول منطقة أو بلد معين، الاستبيانات، المقابلات، تجميع الدراسات السابقة، استعمال قواعد بيانات متخصصة لمخابر البحث و المؤسسات.

من بين التطبيقات التي تم تطويرها على هذا الأساس يمكن ذكر : "تشخيص و بناء عرض إقليمي متنوع" و الذي تم تطويره من قبل la Datar - Ernst and Young (2002) انطلاقا من فكرة أن تغيير السياق الاقتصادي يدعوا الدولة إلى اختيار مركز و التكيف وفقا للعوامل التي تحدد تموقع الأعمال.(Jean-Benoit, 2006, p. 415)

مؤلفو هذا المنهج يقترحون طريقة " العرض الإقليمي المتميز" بناءا على الخطوات التالية.

أ- تحليل تموقع المنطقة أو الدولة (خصائصها/ نقاط قوة الدولة و ضعفها من حيث الجاذبية/المنافسين الرئيسيين...الخ.)

ب- وضع إستراتيجية جزئية تشمل تجميع الأنشطة المماثلة و التي تكون لديها إمكانيات كبيرة(المجالات الإستراتيجية للعمل . (Célier, 2014, p. 604)

ت- القيام بدراسة محددة لكل من المجالات الإستراتيجية للعمل من خلال مجموعة معايير تحدد على أساسها النشاط المناسب للمنطقة..

ث- تقييم اليد العاملة المتوفرة في الدولة (أو المنطقة) لكل من المجالات الإستراتيجية للعمل (DAS) و مصلحة كل منهم في مجال التنمية الإقليمية انطلاقا من تحليل متعدد المعايير دقيق.

ج- تحديد حقيبة أولويات لمجالات العمل الإستراتيجية و الأعمال الإستراتيجية لكل منها بهدف زيادة في تنوع العرض للدولة المستهدفة بغرض الاستثمار بها.

3.2.2.1. المنهج الاقتصادي الجزئي. "العرض الإقليمي المعقد"

بالنسبة لهذا المنهج يجب معرفة أفضل منطقة أو مكان أو دولة لتموقع مشروع استثماري معين، فلا المنهج الذي يعتمد على المؤشرات الكلية و لا المنهج المعتمد على العروض المحلية المتنوعة يسمحان بإعطاء توقعات حول مردودية مشروع استثماري في منطقة أو بلد معين.

بغرض تقييم هذه المردودية، ينبغي إعادة تهيئة ظروف سيرورة المشروع بشكل أفضل باستعمال تقنيات مستوحاة من التحليل المالي. على سبيل المثال، استخدام مخططات الأعمال حيث تهتم بالطريقة التي يتم بها اتخاذ القرار في المؤسسة في سياق انجاز مشروع معين، حيث يحدد الجاذبية على أنها القدرة على الاستجابة لعدد كبير من المشاريع الاستثمارية الفردية على أساس باقة عوامل تستجيب بطريقة تنافسية لمتطلبات المؤسسات التي تريد الاستثمار في البلد، يمكن أن تعتمد على مخططات الأعمال إلى جانب السيناريوهات المحتملة بهدف جعل المستثمر يعيد النظر في منطق اختياره لموقع انجازه للمشروع الاستثماري من بين العديد من المواقع.

العديد من الدراسات أجريت حول اثر اختيار موقع المشروع الاستثماري حول سيرورة و نجاحه بالشكل التالي.

يتم إعداد مجموع التقارير و الجداول المالية و حسابات الاستغلال للمؤسسة أو المشروع، تم يتم تحديد نموذج بالطريقة التي تسمح بجمع معطيات متعددة على أساس الظروف الفعلية التي تواجهها كل منطقة من المناطق المستهدفة بغرض انجاز المشروع الاستثماري بها، فيتم جمع معطيات خاصة بكل موقع محتمل و يتم دمجها في النموذج بالطريقة التي تسمح بإعادة بناء الشروط الفنية و الاقتصادية للمشروع الاستثماري في منطقة أو بلد معين.

إذا هذا النموذج يوفر خصائص المردودية الخاصة بكل مكان متوقع انجاز المشروع به و الذي يمكن تحليله على أساس المعايير المالية المعتمدة و المعروفة (تدفقات الخزينة/ العائد على الاستثمار/ فترة الاسترداد...الخ). و بالتالي يتم ترتيب المواقع على أساس درجة المردودية التي يمكن إيجادها لنفس المشروع الاستثماري.

3.1.الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالجاذبية الإقليمية:

فيما يخص مدرسة الفكر الاقتصادي، يسعى الكتاب إلى تسليط الضوء على عملية تدويل المؤسسات في معظم الأحيان بالتركيز على نظرية التجارة الدولية، وخصوصا الجزء المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر (IDE).

يهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق مصلحة دائمة لمؤسسة تعمل في بلد آخر، والغرض هو التأثير بشكل فعال في إدارة الشركة، بدلا من الانتظار لتراكم الخبرات لديها في الأسواق المحلية، المؤسسة تقوم بالاستثمار دوليا عن طريق إنشاء فرع إنتاج لها في البلد المستهدف، في الكثير من الأحيان إنشاء مثل هذه الشركات يتم دون الاعتماد على شركاء محليين أو الدخول في أي شبكة. (Levratto & Ramadan, 2009, p. 06)

حسب (Coviello et M^{C} Auley 1999) فإن بالنسبة للنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسات تستغل ميزاتها التنافسية حتى تنشأ بصفة مستقلة (وبدون الاعتماد على موارد و معارف الشركاء) فرع خاص بها في الخارج والسبب هو تخوف هذه المؤسسات من أن تفقد ميزاتها التنافسية لأن الشركاء يرفضون عملها بطريقة مستقلة عن بقية أعضاء الشبكة.

نظرية الموارد(Teece 98) وضعت تطوير واستعمال الموارد، مهارات ومعارف فريدة من نوعها في خانة التوسع الدولي. كما يتم تطوير هذه الموارد داخليا وينظر إليها على أنها ميزة تنافسية، قد شملت نظرية الموارد قسط واسع من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر (Etemad et Wright 1999).

غالبية الدراسات التي أجريت مؤخرا قد استخدمت نظرية الموارد (Wolff et Pett2000 Weshead et al 2001,) لفهم عملية تدويل المؤسسات التي لا تعتمد على نموذج التدرج لتدويل نشاطها، حسب هذه النظرية، الميزة التنافسية للمؤسسات تفسر عن طريق وجود تناسق وتكامل بين موارد وكفاءات متميزة ومتفردة. (Oviatt et M^{C} Dougall1994) أظهرا بأنه توجد مؤسسات تعمل على المستوى الدولي منذ بداية نشاطها، هذه الأخيرة استفادت من الاتفاقيات التجارية التي أجريت بين الدول في منطقة معينة. (Reuber et Fischer 1997) أظهرا أيضا أنه المعرفة والخبرة التي يمتلكها فريق الإدارة – المورد الرئيسي للشركة – هي العامل الحاسم للتصدير السريع. (Bodolica & Spraggon, 2007)

ظهور هذا النوع الجديد من المؤسسات التي يطلق عليها اسم {Born global} (Madsen et Servais 1997). هذه المؤسسات التي تدخل وتخرج من الأسواق الخارجية بصفة مرنة (Bonaccorsi 1992)، تشكك في فكرة اعتبار الخبرة المكتسبة في الأسواق المحلية عامل رئيسي للتصدير، وفي هذا الصدد يمكن اعتبار أن الميزة التنافسية هي سر نجاح المؤسسات التي منذ بداية نشاطها ولدت في محيط دولي.(Bodolica & Spraggon, 2007)

ان السلطات في المحلية في الدول تحاول تطوير أقاليمها من أجل جذب المستثمرين الأجانب و بالتالي فان قرار اختيار توطين الاستثمارات الأجنبية يتوقف على الجمع بين مزايا الشركات و البلد المضيف، و في هذا الإطار تبنى الجاذبية الإقليمية على مجموعة من العوامل يحددها MICHALET كالأتي:

– العوامل الأساسية و تشمل الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حجم السوق، الحوافز الضريبية، حالة البنية التحتية والمؤسسات، و مدى توفر العمالة الماهرة.

– العوامل اللازمة و تشمل وجود نسيج من الشركات المحلية الفاعلة، وجود بيئة مواتية للابتكار، سياسة الخصخصة وتحرير السوق، الاعتبارات الجغرافية و الثقافية وخلق منظمات ترويجية، الانضمام إلى منطقة التكامل الإقليمي.

و في هذا السياق نجد أن الجاذبية الاقليمية ترتكز على مجموعة من العوامل الاقتصادية و المؤسساتية كمحددات هامة في تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. (العارف و تراري مجاوي، 2016، الصفحات 68-69)

2. الإطار التطبيقي:

تسعى الإمارات من خلال تنويع اقتصادها من جهة ودعم سياسة جذب الاستثمارات من جهة أخرى إلى تعزيز القيمة المضافة المولدة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، كقطاعي الزراعة الحديثة والصناعة التحويلية؛ وقد كان نجاح هذه البرامج والسياسات مرهون بوجود رؤية وطنية شاملة وموحدة على طريق التنمية المستدامة.

1.2. مؤشرات الأداء الاقتصادي الإماراتي:

تنقسم مؤشرات الأداء الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى مؤشرات الأداء الداخلي و منها تطور معدلات الادخار و أوضاع الموازنة العامة، و المؤشرات الخارجية للاقتصاد و نذكر منها تطور القدرات التصديرية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مؤشرات الأداء الاقتصادي للإمارات

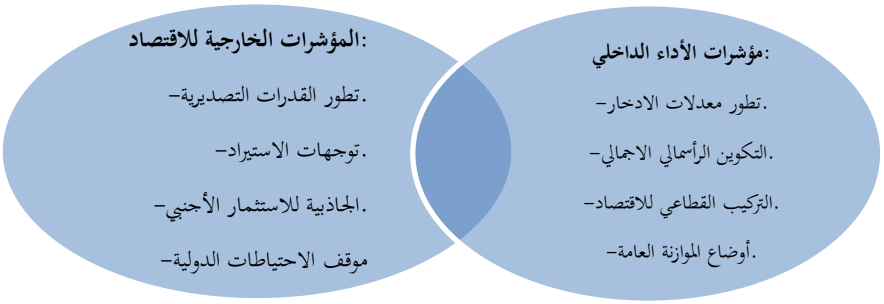

المصدر: محمد يوسف وثيقة مبادئ الخمسين لدولة الإمارات العربية المتحدة: الأبعاد الاقتصادية والطموح التنموي، الموقع الالكتروني https://trendsresearch.org/ar/insight/، تاريخ الاطلاع 2021/12/21

على صعيد المؤشرات الرئيسية للأداء الداخلي، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، فإن للاقتصاد الإماراتي إنجازات ملموسة تظهر في ضخامة جهده الادِّخاري، فمعدل الادِّخار المحلي الإجمالي في عام 2019 يقترب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة نفسها. وبزيادة هذا المعدل، تزداد القدرات التمويلية المحلية التي يمكن توجيهها إلى قنوات الاستثمار المختلفة، محلياً وخارجياً، وتنعكس هذه القدرات التمويلية على نمو رصيد الاستثمار السنوي في الأصول طويلة الأجل، إذ بلغ التكوين الرأسمالي الإجمالي في العام نفسه نحو 24% من الناتج المحلي في العام 2019.

لكن الملاحظ أن أغلب هذه الاستثمارات طويلة الأجل تركزت في قطاع الخدمات على امتداد فترة طويلة من الزمن، إذ زادت القيمة المضافة المولدة في هذا القطاع عن نصف الناتج المحلي الإجمالي (نحو 53%) في عام 2019، أما قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية فلم يُسهما في توليد القيمة المضافة في العام نفسه سوى بنسبة 0.7% ونسبة 8.7% على الترتيب. ومؤدى ذلك أن قطاع الخدمات يُهيمن بشكل واضح على هيكل النشاط الاقتصادي الإماراتي، إذ أصبح القطاع الأكثر توظيفاً، ويملك حصة مهمة من الاستثمار والتشغيل والإنتاج السنوي. والشكل الموالي يلخص أهم المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للإمارات.

الشكل رقم (03): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للإمارات

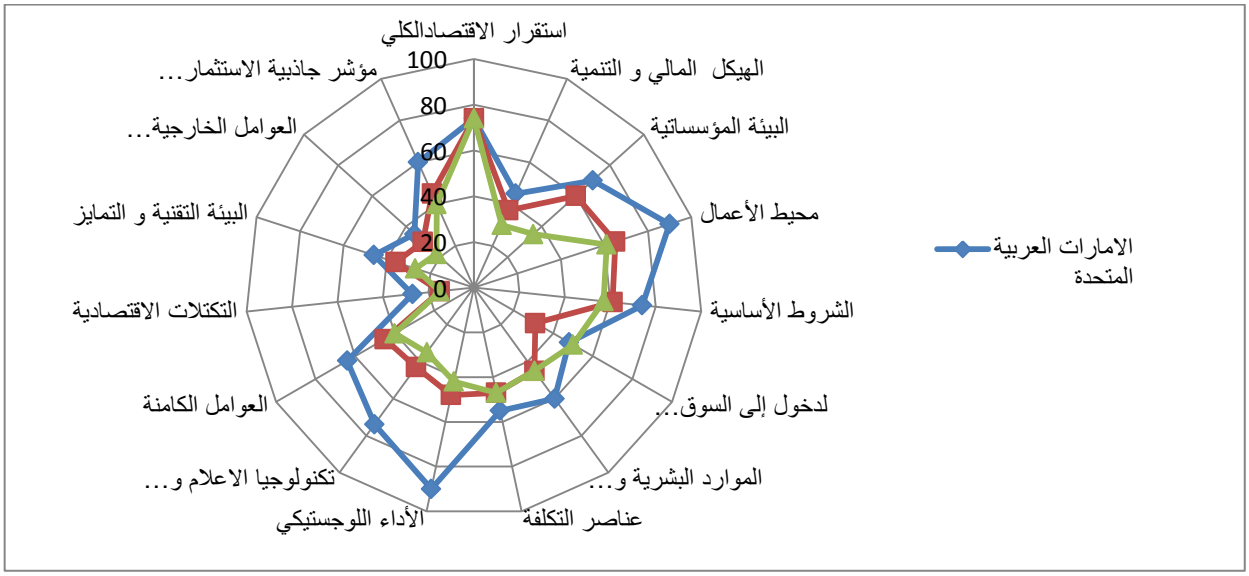

المصدر: http://www.fdiattractiveness.com/united-arab-emirates/، تاريخ الاطلاع 2021/12/21

2.2.واقع التنافسية الاقتصادية للإمارات:

أصبحت الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية الاقتصادية، في عالم بات أكثر تحولاً من خلال تقنيات رقمية جديدة، تُشكّل مجموعة جديدة من التحديات للحكومات والشركات. والشكل الموالي يمثل أهم مؤشرات التنافسية الاقتصادية لدولة الإمارات.

الشكل رقم (04): مؤشرات التنافسية الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة

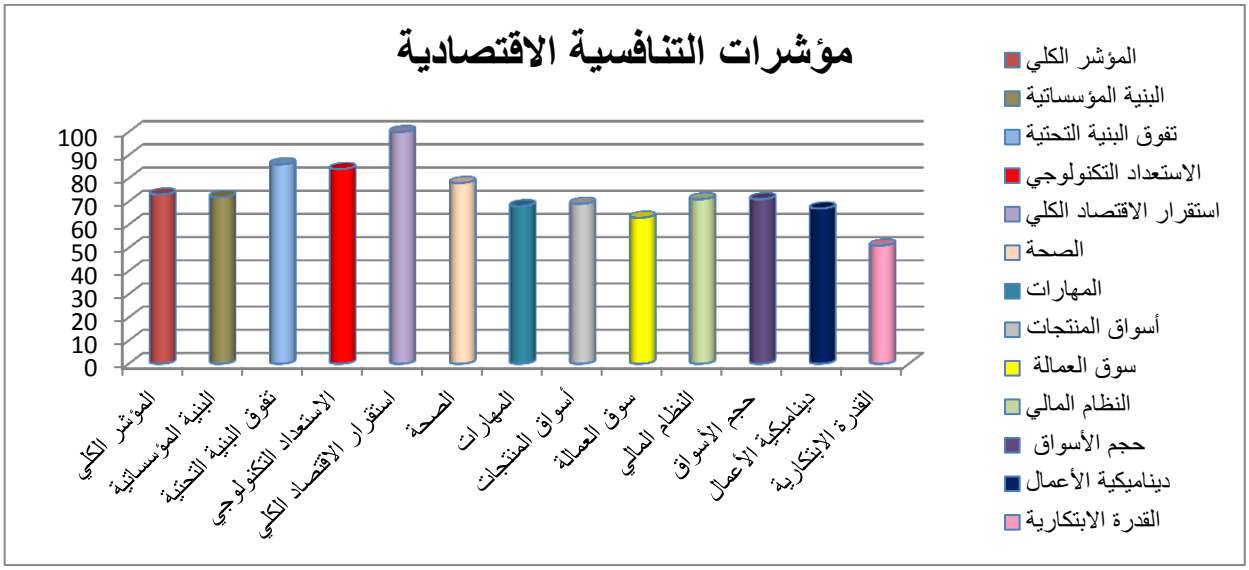

المصدر: عبير أبو شمالة، الموقع الكتروني https://www.alkhaleej.ae/، تاريخ الاطلاع 2022/01/05

حافظت الإمارات على صدارتها لكل دول المنطقة، وعلى المركز 27 عالمياً ضمن مؤشر التنافسية العالمية الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس»، وجاءت الدولة في الصدارة عالمياً ضمن مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعد من أهم المؤشرات الفرعية التي يعتمدها المنتدى لقياس مستوى التنافسية.

كما حلت في المرتبة السادسة عالمياً في الاستعداد التكنولوجي، وفي ترتيب العشر الأوائل في أكثر من 100 من مؤشرات التنافسية الاقتصادية، منافسة بذلك كبرى اقتصادات العالم وأكثرها تنافسية وجاذبية.

و حلت الإمارات في المرتبة 11 عالمياً من حيث أسواق المنتجات، وفي المرتبة 15 من حيث تفوق البنية التحتية، وفي المركز 19 من جهة البنية المؤسساتية.

3.2.سياسة جذب الاستثمارات

توجد وكالات لتشجيع الاستثمار حسب الإمارة. وعلى سبيل المثال، فإن هيئة الشارقة للاستثمار والتنمية هي وكالة حكومية مستقلة تساعد المستثمرين في إيجاد شراكات في الإمارات المعنية، ومع ذلك، أنشأت حكومة الإمارات العربية المتحدة اعتبارا من أكتوبر 2018 ، وحدة خاصة إضافية داخل وزارة الاقتصاد للمساعدة في جذب المستثمرين الأجانب، وستقدم الوحدة فوائد كبيرة لشركات الاستثمار بالنص على أن تعامل شركات الاستثمار الأجنبية التي تحصل على تراخيص بموجب المرسوم مثل الشركات الوطنية.

الشكل الموالي يبين مؤشرات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الامارات العربية المتحدة للفترة من 2013 الى 2018، و المتمثلة في التدفقات الداخلية، و التدفقات الخارجية:

الشكل رقم (05): مؤشرات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

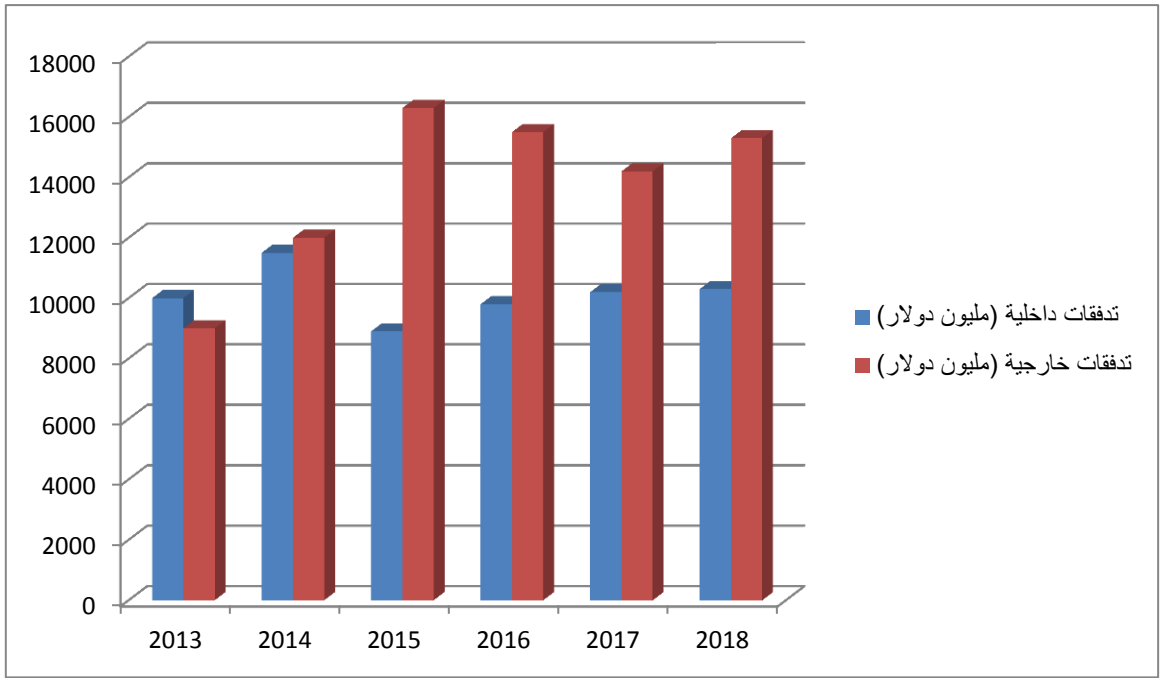

المصدر: http://www.hktdc.com/info/mi/a/mp/en/1X003IOU/1/Overseas-Market-Profiles/United-Arab-Emirates.htm، تاريخ الاطلاع 2022/01/05

مؤشر الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقيس هذا المؤشر التطور في قدرة الاقتصاد الإماراتي على جذب الاستثمارات الأجنبية، مع الاقتصار على النوعية المتدفقة لقطاع الصناعة التحويلية والتي تنقل التكنولوجيا من خلال تحليل أثرها وتحديده على التكوين الرأسمالي الإجمالي السنوي، إضافة إلى مؤشرات أخرى مقارنة بدول أخرى (شكل رقم06)

الشكل رقم (06): المؤشرات الاقتصادية لدولة الإمارات مقارنة بدول أخرى

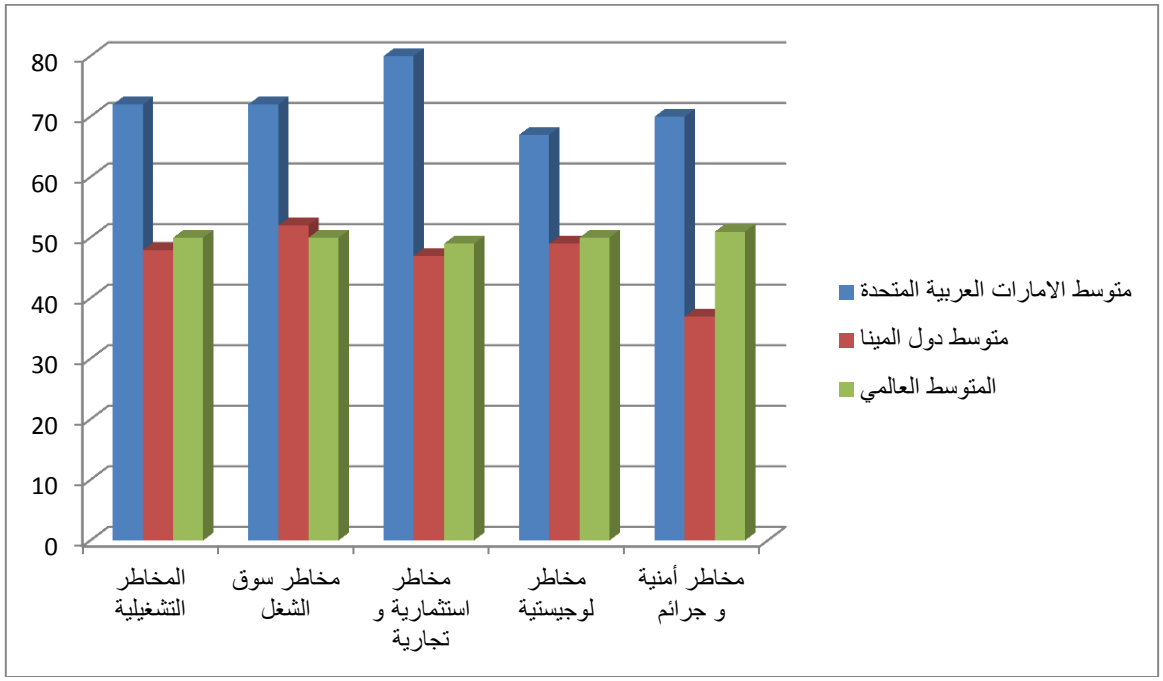

المصدر: https://www.hktdc.com/resources/MI_Portal/Article/mp/2002/11/4560/1574062151454 ، تاريخ الاطلاع 2022/01/10

4.2.سياسة جذب الأعمال التجارية:

إن الإمارات العربية المتحدة تتمتع ببنية تحتية راسخة ، ونظام سياسي مستقر، وواحدة من أكثر الأنظمة التجارية تحرراً في منطقة الخليج،مما تعتبر بوابة اقتصادية جذابة، وهي لا تزال تتسم بأهمية متزايدة و ملائمة وجذابة للأعمال التجارية من جميع أنحاء العالم بوصفها مكانا للقيام بالأعمال التجارية ومحورا للمنطقة وخارجها، مما يدعم سياسية جذب الاستثمارات محليا ودوليا كما أنها نجحت في تنويع قاعدتها الاقتصادية من الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة .

الشكل رقم (07): مؤشرات الأعمال التجارية

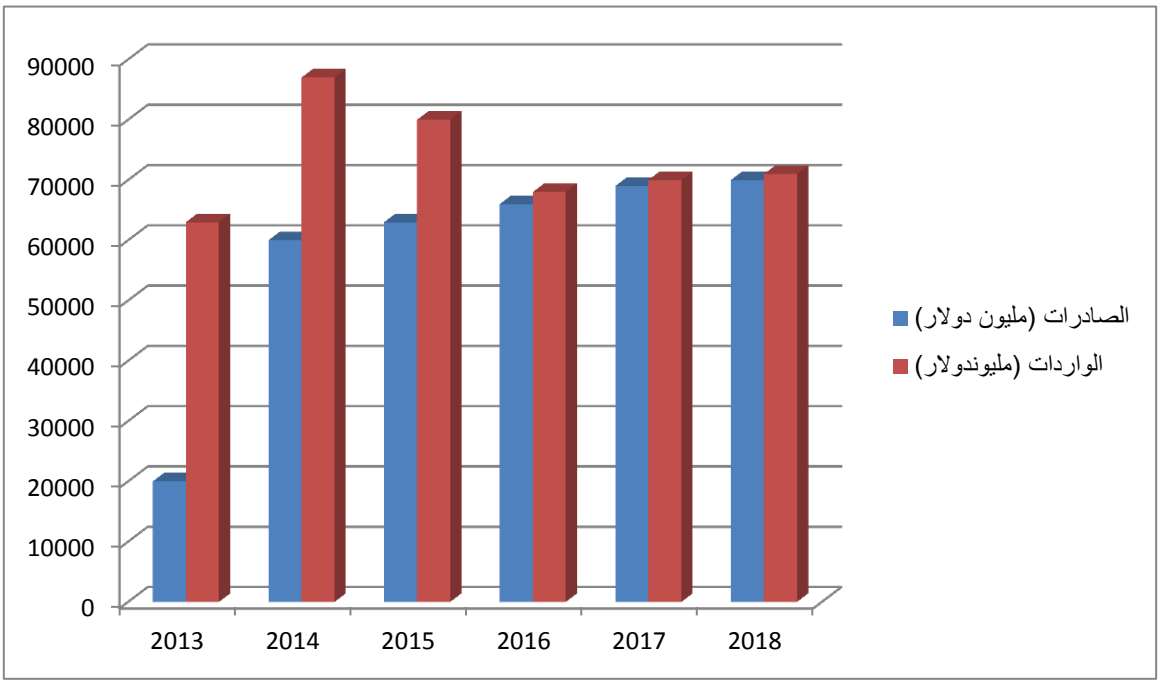

المصدر: http://www.hktdc.com/info/mi/a/mp/en/1X003IOU/1/Overseas-Market- Profiles/United-Arab-Emirates.htm تاريخ الاطلاع 10.01.2022

4.4.سياسة التنويع الاقتصادي كمدخل لتعزيز جاذبية الاستثمارات:

يتضح من الشكل الموالي أن هناك طلبا متزايدا على حلول استثمارية مبتكرة وأن الرغبة في الحصول على منتجات استثمارية عالية التطور قد ازدادت أيضا مما يساعد على دفع عجلة التنويع الاقتصادي لتعزيز جاذبية الاستثمارات.

الشكل رقم (08): تنويع الاستثمارات كمدخل لتعزيز جاذبيتها

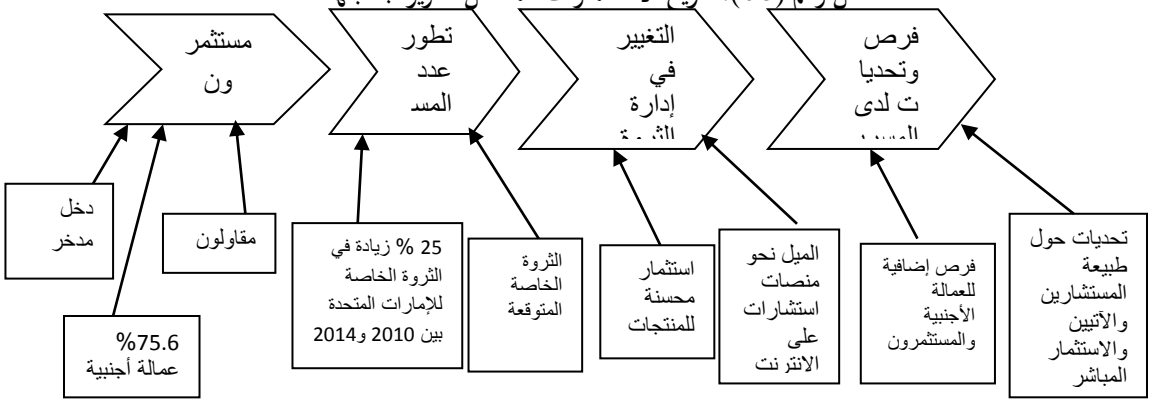

المصدر: https://kenresearchreport.wordpress.com/2016/08/16/uae-preferred-place-for-investors-offer-attractive-business-avenues-for-wealth-managers/، تاريخ الاطلاع 2022/01/10

3. الخاتمة:

أصبحت الإمارات مقراً عالمياً وإقليمياً لأكثر من 25% من الشركات الـ500 الكبرى في العالم نتيجة للجهود المبذولة لدعم النهضة الاقتصادية ومقصداً استثمارياً أساسياً لرؤوس الأموال الأجنبية التي تستمر بالتدفق بشكل كبير في السنوات المقبلة، نتيجة للمشاريع العملاقة التي تقودها قطاعات السياحة والصناعة والنقل والطاقة المتجددة، حيث تعد دولة الإمارات إحدى أكثر دول العالم تقدماً في توفير بيئة تنافسية تعمها الشفافية وتتوافر فيها كل التسهيلات اللازمة لمزاولة أي نشاط تجاري، مما يجعلها جذابة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات.

وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

– إن الجاذبية الإقليمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر فقط على تصدرها مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الاقتصادية و المؤسساتية التي لها علاقة بذلك، و إنما لابد من توفر مجموعة من العوامل الأخرى ذات العلاقة بمحيط أعمال المؤسسات.

– إن نسيج المؤسسات الاقتصادية بالدول التي تهدف إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة له دور مهم و محوري في جذب هذه الأخيرة للاستثمار، و ذلك نظرا لبناء الاستراتيجيات الإنتاجية لهذه المؤسسات بمؤسسات أخرى محلية تكون مناولة لها، و كذلك بغرض اقتسام معها الأخطار في حالة الفشل، هذا ما تفسره نظرية الشبكة.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

–إن المجهودات التي قامت بها السلطات الحاكمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في سبيل توفير مناخ أعمال و استثمار ملائم جعلها تتبوأ مراتب جد متقدمة عالميا و عربيا في مختلف المؤشرات ذات العلاقة بجاذبية الدول للاستثمارات، الأمر الذي جعلها وجهة مفضلة للمؤسسات التي تريد مزاولة نشاطها على المستوى الدولي.

– تبنى الجاذبية الإقليمية على مجموعة من العوامل الأساسية نذكر منها الاستقرار الاقتصادي والسياسي، حجم السوق، الحوافز الضريبية، ومجموعة من العوامل اللازمة و تشمل وجود نسيج من الشركات المحلية الفاعلة، وجود بيئة مواتية للابتكار، سياسة الخصخصة وتحرير السوق، الاعتبارات الجغرافية و الثقافية ...الخ.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

وبفضل الاهتمام بسياسة جذب الاستثمارات وعوامل نجاحها في ظل تزايد أهمية الجاذبية الإقليمية، أصبحت الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز الأول إقليمياً والتاسع عالمياً في تقرير التنافسية العالمية 2021 الصادر عن مركز التنافسية العالمي، حيث تبوّأت المرتبة الأولى عالمياً في 22 مؤشراً، فيما حلّت ضمن المراكز الخمس الأولى في 62 مؤشراً، وضمن المراكز العشر الأولى في 120 مؤشراً.

كتوصيات، فانه على دولة الإمارات العربية المتحدة اتخاذ مجموعة من التدابير بغرض ترقية جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها:

- ضرورة إنشاء إطار قانوني متطور و مواكب لمتطلبات البيئة الاستثمارية لتكون أكثر استقرارا و مرونة و جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- يتعين على متخذي القرارات في دولة الإمارات العربية المتحدة وضع إصلاحات بصفة مستعجلة لتحويل الخدمات الحكومية و لتهيئة السوق المحلي ليستجيب لمتطلبات الاقتصاد الرقمي، و ذلك في ظل تزايد المنافسة في الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول خاصة دول المنطقة.
- ضرورة تسريع إجراءات تسجيل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنسيق مع الجهات المعنية من مصارف و وزارات و دوائر التنمية الاقتصادية المحلية بدولة الإمارات العربية المتحدة مما يكون له الأثر الايجابي في تسهيل عملية تأسيس هذه المشاريع.

الإحالات:

[1]**مؤشر التنافسية العالمي** هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. منذ عام 2004 و التقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي المصمم من قبل زافيير سالا مارتن (Xavier Sala-i-Martin) و إلسا أرتادي .(Elsa V. Artadi) قبل ذلك كانت تصنيفات الاقتصاد الكلي تبنى على معيار تطور التنمية المصمم من قبل جيفري ساش أما تصنيفات الاقتصاد الجزئي فكانت تبنى على معيار تنافسية الأعمال المصمم من قبل مايكل بورتر .يعمل معيار التنافسية العالمي على دمج جوانب الاقتصاد الكلي و الجزئي في معيار واحد.

[1]**مؤشر التنمية البشرية** (Human Development Index HDI) هو مؤشر ابتكرته هيئة الأمم المتحدة يشير إلى مستوى رفاهية الشعوب في العالم . وتصدر له تقريرا سنويا منذ عام 1990 وما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP) بغرض تنمية الدول وتحسين أوضاع المواطنين في الدول المختلفة.

[1]**مؤشر الحرية الاقتصادية** هو عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية أنشئتها مؤسسة التراث وصحيفة وال ستريت جورنال .هدفها المعلن هو قياس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم.

6.المراجع:

(s.d.).

1-Badreddine, a., & Benamirouche, r. (2018). Essai De Construction D'un Score D'attractivité Sectorielle Des Investissements Directs Etrangers. *Revue Organisation et Travail , 07* (01).

2-benzidane, y., & medjedded, a. (2016). The City Attractiveness And The Importance For A Successful Urban Development. *Revue algérienne d'économie et gestion , 09* (03).

3-Bodolica, V., & Spraggon, M. (2007). Comprendre l'internationalisation des PME de l'ex-Union Soviétique : le cas des PME exportatrices moldaves. *Journal of small busiiss and intrepreneurship* .

4-Célier, P. (2014). *Domaine d'activité stratégique.* Nice: CPGE-ECT.

5-Condon, B., & Sinha, T. (s.d.). Drawing lines in sand and snaw. Border security and north american econolic integation. *Library of congress catalloging in publication* .

6-François Cusin و ،Julien Damon .(2010) .Les villes face aux défis de l'attractivité .6-Classements, enjeux et stratégies urbaines .*Futuribles*.

7-Greg Clark .(2001) .*Local developement benefits from staging global events* .OECD.

8-Guillaume, J. (2012). *Attractivité territoriale: role des incitations et des institutions et conditions de l'inovation* . tours, thése de doctorat: université Francois-Rebelais.

9-I Berg ،J Van Der Meer و ،A.H.J Otgaar .(2007) .The attractive city: catalyst of sustainable urban development . *Centre for urban and regional publication*.8

10-I Neminei .(2012) .The Attractive city- Urban qality and social responsability in salo.

11-Ingallina, P. (2007). L'Attractivité des territoires.

12-Jean-Benoit, A. (2006). De la DATAR a la DIACT; La place des qestions économiques dans la politique d'aménagement du territoire. *Revue francaise d'administrartion publique* .

13-Jungyoon, P. (2007). Consommation, Marketing territorial et attractivité.

14-(2008). *L'attractivité territoriale, perception, identification, quelques éléments de réflexion.* IAAT.

15-Levratto, N., & Ramadan, M. (2009, mai 17-19). L'internationalisation des PME dans les pays en développement : un modèle conceptuel des PME libanaises. colloque international, La vuhnérabilité des TPE et des PME dans un environnement mondialisé, France.

16-Myriam Bros-Clergue .(2006) .Différecier les territoires: quel outils de managemen ؟*gestion et management publics*.

17-Satre Buisson, J. (2013). L'Attractivité territoriale: constats et leviers pour agir localement. France.

18-Transport investment and urban attractiveness .Gouvemment of the United Kingdom . Department for transport.

19-أنيسة حرفوش. (2019). تحليل أثر المؤشرات الاقتصادية على التبادل التجاري للدول العربية مع الاتحاد الأوروبي: باستخدام نموذج الجاذبية. *مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، 04* (02)، وهران، الجزائر.

20-خديجة العارف، و حسين تراري مجاوي. (2016). الجاذبية الإقليمية و الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة*، وهران، الجزائر.